

Distr.
GENERAL

S/1998/1004
27 October 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الختامي للأمين العام عن فريق الأمم المتحدة لدعم الشرطة

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير تقييما للحالة في منطقة الدانوب بক্রواتيا ("المنطقة") منذ تقديم تقريره الأخير في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/887).

ثانيا - إنجاز ولاية فريق دعم الشرطة

٢ - أُنجزت ولاية فريق دعم الشرطة، الذي أنشأه مجلس الأمن بموجب قراره ١١٤٥ (١٩٩٧) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وانتهت في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. واضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمسؤوليات المراقبة التي تضطلع بها الشرطة في اليوم التالي. وكان الانتقال سلسا وجرى نشر ١١٨ من مراقبي الشرطة التابعين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع مخافر الشرطة المحلية التي كانت مزودة من قبل بأفراد فريق دعم الشرطة. وكان ستون من مراقبي الشرطة هؤلاء قد خدموا في الأمم المتحدة من قبل. وأكد وزير داخلية كرواتيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن مراقبي الشرطة التابعين لها سيحظون بنفس إمكانية الوصول الى مخافر الشرطة والوثائق وعمليات الشرطة، بما في ذلك التحقيقات ونقاط التفتيش، مثل عملية فريق دعم الشرطة.

ثالثا - الحالة في المنطقة

٣ - لا تزال الحالة الشاملة للأمن في المنطقة مَرضية، بالرغم من استمرار اتجاه يبعث على القلق لوقوع حوادث ذات دوافع عرقية. وقد تحسَّن أداء الشرطة بصورة ملحوظة منذ بداية ولاية فريق دعم الشرطة واتخذت الحكومة خطوات لكفالة استمرار هذا التحسن. وتشمل هذه الخطوات احترام الحكومة التام للالتزامات المتصلة بالشرطة المحلية والتي أوجزت في رسالتها المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/27، المرفق) والإبقاء على التمثيل الصربي النسبي، بما في ذلك في المناصب العليا، في قوة الشرطة. ويمكن أن تشمل الخطوات الأخرى استمرار العمل لزيادة مستوى التدريب المهني للشرطة في المنطقة وتقديم دعم أكبر للنظام القضائي للتغلب على تراكم القضايا بصورة ملموسة وتحسين شفافية عملياته.

٤ - وينبغي أيضا اتخاذ تدابير لتعزيز ثقة الجماهير في قوة الشرطة من خلال حملة إعلامية نشطة، والإجراءات الوقائية التي تتخذها الشرطة وتأسيس برنامج شرطة المجتمع المحلي لتعزيز الصلات بين قوة الشرطة والمجتمع المحلي الذي تخدمه، كما دعا الى ذلك مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/PRST/1998/19). وبدون اتخاذ هذه الخطوات، فإن المجتمعات المحلية في المنطقة ستظل غير مدركة للتحسينات التي أُدخلت على أداء الشرطة ولن تؤدي لذلك الى تعزيز إحساس المواطنين بالأمن سوى بقدر ضئيل. وإدراك انعدام الأمن هو أحد الأسباب الرئيسية التي تسهم في استمرار عمليات رحيل الصرب عن المنطقة.

٥ - واستمرت عمليات العودة الى كرواتيا، تحت إشراف "برنامج عودة المشردين واللاجئين والمبعدين وإيوائهم" ("برنامج العودة")، بالرغم من البطء الذي يتسم به. وفي حين أن برنامج العودة يتضمن معظم العناصر المطلوبة لتيسير عمليات العودة في جميع أنحاء البلد فإنه لا يزال يتعين تنفيذه بالكامل. وحتى الآن، كان معظم العائدين من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من المسنين الذين يلتئم شملهم مع باقي أفراد الأسرة أو يعودون الى منازل غير قابلة للسكنى. ولم يحدث أي تقدم في إعادة الممتلكات الى المواطنين الكروات من ذوي الأصل العرقي الصربي. وكان عدد الكروات المشردين العائدين الى المنطقة أدنى من جميع التوقعات، بالرغم من وجود فائض من المساكن المتوفرة المعاد تشييدها في المنطقة. ويتمثل العائق الرئيسي أمام العودة في نقص فرص العمل في المنطقة.

٦ - ولكي يكتسب برنامج العودة زخما، يتعين معالجة عدد من المسائل المعلقة. وينبغي أن توائم الحكومة التشريع مع أحكام البرنامج لتمكين تنفيذه بدون تمييز. وتشمل المجالات التي يعتبر فيها هذا الإجراء جوهريا، على سبيل المثال، القانون المتعلق بمركز المشردين واللاجئين وقانون التعمير. وينبغي اتخاذ خطوات لكفالة أن جميع لجان الإسكان تعمل بصورة فعالة. وينبغي أن يكون الحصول على التمويل لإعادة التشييد متاحا للجميع على قدم المساواة. وينبغي إعادة الحقوق المتعلقة بالشقق المملوكة للمجتمع، وبدون هذا، فإن حالات عودة المشردين إلى منازلهم الحضرية السابقة ستكون ضئيلة. وينبغي أن يتمكن جميع العائدين من الوصول الى المعلومات، لا سيما المتعلقة بالإسكان، لتمكينهم من القيام بخيارات قائمة على المعرفة. وينبغي إزالة العوائق التي تحول دون حيازة الوثائق المطلوبة المتعلقة بمركز العائدين واستحقاقاتهم. وينبغي أيضا تخفيف الشكوك المتعلقة بالأمن في مناطق العودة، بما في ذلك عن طريق تواجد الشرطة بصورة فعالة وفتح مخافر شرطة إضافية. وفي غياب هذه الخطوات، فإن برنامج العودة قد يتداعى في الأشهر المقبلة.

٧ - ويعتبر الإنعاش الاقتصادي والتعمير في المنطقة والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب عناصر هامة في تهيئة بيئة داعمة لعمليات العودة المستدامة والدائمة. ولتحقيق هذه الغاية، واصلت الأمم المتحدة، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم الى جهود الحكومة لوضع وتنفيذ خطة وطنية للتعمير. واعتمدت الحكومة مؤخرا خطة تضم اقتراحات المجتمع الدولي. وسيؤدي التنفيذ الكامل وغير المنطوي على تمييز لهذه الخطة الى تدعيم برنامج العودة وتشجيع الدعم المقدم من المانحين.

٨ - ويقف مجلس البلديات المشترك، الذي أنشئ بموجب الاتفاق الأساسي بشأن منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (S/1995/951، المرفق)، على شفا الانهيار. ولم تدل الحالة على وجود أي تحسن منذ صدور تقرير المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/887). ويمثل أعضاء المجلس المشترك جميع المجتمعات الإثنية الصربية في المنطقة. ويؤدي الفشل في إحراز تقدم بشأن هذه المسألة إلى تقويض الثقة المحلية في استمرار تنفيذ الالتزامات التي قطعتها حكومة كرواتيا.

٩ - وحسبما ذكر في تقرير المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (S/1998/887، الفقرة ٢٥)، فإنه لا يزال يتعين على الحكومة إصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام قانون التصديق بالكامل. وسيؤدي استمرار الفشل في تحقيق ذلك إلى أثر سلبي كبير نظرا لأن الموظفين الذين سيصبحون مؤهلين للحصول على معاشات وغيرها من استحقاقات الضمان الاجتماعي لن يتمكنوا من الحصول عليها.

١٠ - وكان برنامج المصالحة ("برنامج بشأن إرساء الثقة والعودة المعجلة وتطبيع أحوال المعيشة في المناطق المتأثرة بالحرب في جمهورية كرواتيا" (S/1997/772))، الذي بدأت الحكومة في تنفيذه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، يرمي إلى تعزيز المصالحة في جميع أنحاء البلد، مع الإشارة بصفة خاصة إلى وسائل الإعلام والتعليم والديانة. غير أن الخطة لم تنفذ. وبدون المصالحة، فإن التقدم المحرز حتى الآن في عمليات العودة قد يدل على أنه مؤقت فقط، بينما تظل أسباب الحوادث العرقية في جميع أنحاء البلد بدون معالجة. وسيؤدي هذا إلى استمرار تقويض احتمالات الإبقاء على التعدد العرقي. وأحث الحكومة على أن تلتزم بالكامل بعملية المصالحة.

رابعا - ملاحظات

١١ - اكتملت تصفية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومن المتوقع أن تكتمل تصفية فريق دعم الشرطة في موعد غايته ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

١٢ - ويسجل اختتام ولاية فريق دعم الشرطة النتيجة الإيجابية لاستخدام أفراد الشرطة المدنية لكفالة تدعيم السلام بعد سحب عملية أكبر. وبأداء ولايته، ساعد فريق دعم الشرطة على الحيلولة دون عودة عدم الاستقرار إلى المنطقة. ودلّ على أنه أداة فعالة من حيث التكاليف في المعاونة على الإبقاء على الأحوال المؤدية إلى التسليم المنظم للمسؤولية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك رهنا بالنقل النهائي للمسؤوليات الكاملة إلى السلطات الوطنية.

١٣ - وختاماً، أود أن أسجل تقديري لممثلي سورين سيراداريان، وكذلك مفوض الشرطة هالفور هارتز، وجميع الرجال والنساء العاملين في فريق دعم الشرطة على تفانيهم ومثابرتهم في الاضطلاع بالمهام التي أوكلها إليهم مجلس الأمن.

— — — — —